



مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان  
Human Rights Information & Training Center

تقديم إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان - جنيف  
الدورة الثانية والثلاثون للاستعراض الدوري الشامل

الجمهورية اليمنية

11 يوليو/ تموز 2018

لاتصال بمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان - HRITC

عرفات الرفيد:

البريد الإلكتروني:

الموقع الشبكي:

[alroufaid@gmail.com](mailto:alroufaid@gmail.com)

[hritc@yemen.net.ye](mailto:hritc@yemen.net.ye)

[www.hritc.co](http://www.hritc.co)

## المدنيين في تعز تحت القصف والحصار

### منهجية التقرير

يهدف هذا التقرير لرصد وتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت من جراء القصف العشوائي للسكان المدنيين الذي قامت به جماعة الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح ضد السكان المدنيين في مدينة تعز باليمن وكذلك تأثير عمليات قوات التحالف لاستعادة الشرعية، وتحديد المسؤوليات القانونية، ووضع الملاحظات، وإقرار عدد من التوصيات لمعالجة هذه الانتهاكات.

واعتمد التقرير على الإطار المعياري للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، واعتمدت المبادئ المرجعية للرصد والتقصي الميداني، وتستند الاستنتاجات التي توصل إليها إلى المعلومات والمعطيات التي تم جمعها. وشملت أساليب جمع المعلومات المقابلات المباشرة مع الضحايا والمصابين والشهود، وأسر بعض الضحايا، والزيارات الميدانية للأماكن التي تم قصفها، ومسؤوليين في القطاع الطبي الرسمي والخاص، وعاملين في مجال الإغاثة.

### الإطار القانوني

اليمن طرف في ثمان معاهدات من المعاهدات الدولية الرئيسية التوسع لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، لكن اليمن ليس طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كما أن اليمن طرفاً في جميع اتفاقيات جنيف الأربع، وكذلك البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، كما أنه ملزم بالقواعد العرفية للقانون الإنساني الدولي. وبناء على ذلك فإن جميع الأطراف في اليمن ملزمون باحترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبادئ الحيطة والتمييز، والتناسب، ويتعين على جميع الأطراف المنخرطة في الصراع حماية المدنيين والأهداف المدنية في جميع الأوقات، وتحظى المستشفيات والمدارس، والمواقع الدينية بحماية مشددة بموجب القانون الدولي.

### السياق السياسي للأحداث

في سبتمبر 2014 قامت جماعة "الحوثي" بشن هجوم على العاصمة اليمنية صنعاء في إنقلاب مسلح على الحكومة الشرعية، وسيطر الحوثيون على مؤسسات الدولة اليمنية ومقار الوزارات وعدد من وحدات الجيش اليمني، وقامت هذه الجماعة بأعمال نهب واسعة، للموارد الاقتصادية للدولة، فضلاً على الاعيان المدنية المملوكة للمواطنين.

وقامت بفرص الإقامة الجبرية على رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء خالد بحاح، وعدد من الوزراء، بالإضافة لقادة الأحزاب وعدد من الشخصيات العامة منعتهم من مغادرة أماكن إقامتهم.

بعدها انطلقت جماعة "الحوثيين" المدعومة بالقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح للإستيلاء على باقي المدن والمحافظات اليمنية. وقد احتلت جماعة الحوثي محافظة تعز جنوبي غرب البلاد ومدينة عدن جنوب. كما قامت بتاريخ 19 مارس 2015 بقصف قصر الرئاسة في عدن، ومع استكمال سيطرة تحالف مليشيات الحوثي صالح على مدينة عدن. ونشأت المقاومة الشعبية في ٢١ مارس ٢٠١٥ ضد هذه الميليشيات. كما طلب الرئيس عبد ربه منصور هادي تدخل الدول العربية للتصدي للحوثيين.

وقد أجبرت جماعة "الحوثيين" الرئيس عبد ربه منصور هادي على الاستقالة. وفي 22 يناير 2015 استطاع الرئيس عبد ربه منصور هادي الهروب إلى مدينة عدن في جنوب اليمن في 21 فبراير 2015، وقامت جماعة "الحوثيين" والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح بالتوجه إلى عدن، وتقدم الرئيس عبد ربه منصور هادي بطلب لتدخل الدول العربية للتصدي "للحوثيين" واستعادة الحكومة الشرعية في اليمن.

وفي ٢٦ مارس 2015 أعلنت المملكة العربية السعودية تكوين تحالف عربي ودولي لإطلاق حملة لمواجهة جماعة "الحوثيين" وعلى عبد الله صالح عرفت باسم "عاصفة الحزم".

### دور مجلس الأمن

في 26 فبراير 2014 صدر قرار مجلس الامن (2140) لسنة 2014، مؤكداً التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويثني على دور مجلس التعاون الخليجي لمشاركته في عملية الانتقال السياسي في اليمن. أكد قرار مجلس على ان " أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يتولى اليمن زمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمى واصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذى مغزى.

وفي 15 فبراير 2015 صدر قرار مجلس الأمن (2201) لسنة 2015، معرباً عن استيائه من الاجراءات التي اتخذها الحوثيون من جانب واحد لحل البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية اليمنية والتي تسببت في تفاقم الاوضاع بشكل خطير، ويعرب عن الجزع إزاء اعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون ومناصروهم، وهو ما قوض عملية الانتقال السياسي في اليمن وشكل خطراً على أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته" كما أعرب عن " قلقه البالغ إزاء قيام الحوثيين باحتجاز مسؤولين في الحكومة اليمنية بمن فيهم الرئيس عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء خالد بحاح واطباء مجلس الوزراء قيد الإقامة الجبرية". كما أعرب مجلس الامن في قراره عن " قلقه البالغ إزاء ورود تقارير عن استخدام الاطفال كجنود من قبل قوات الحوثيين وأنصار الشريعة والقوات الحكومية"، وأشار القرار الى ان الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين.

وفي 14 أبريل لعام 2015 أصدر مجلس الأمن القرار رقم (2216)، والذي أكد فيه المجلس على التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأعاد التأكيد على شرعية رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، كما أشار لخطورة تدهور الحالة الإنسانية وحرمان المدنيين تعسفاً من وصول المساعدات الإنسانية إليهم، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة ووصولها. وأخيراً، قرر مجلس الأمن حظر توريد السلاح لفائدة على عبد الله صالح، وعبد الله يحيى الحاكم، وعبد الخالق الحوثي.

### الحوثيون

الحوثيون هم جماعة تنتمي للمذهب الزيدي، الذي يتمركز اتباعه بشكل أساسي في شمال اليمن، وتعتمد الحركة الحوثية على نزعة مذهبية تستهدف إعادة إحياء المذهب الزيدي. وقد نشأت الجماعة تحت قيادة حسين بدر الدين الحوثي، وخاضوا ست جولات من الصراع المسلح ضد الحكومة اليمنية. والمعقل الرئيسي للحوثيين في محافظة صعدة شمال اليمن، وقد استفادت جماعة الحوثي من السياق السياسي في اليمن في العام 2011 على إثر الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت ضد الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

وقد شارك الحوثيون في مؤتمر الحوار الوطني الذي جرى في اليمن بعد الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح، وقد جرى هذا الحوار برعاية الأمم المتحدة، وقد وافقوا على مبادئ تسوية الصراع في الشمال اليمني بما في ذلك نزع سلاح جميع القوى والفاعلين خارج الدولة. لكنهم رفضوا الامتثال لمخرجات الحوار اليمني لحل الأزمة السياسية وترتيبات المرحلة الإنتقالية في اليمن، حيث رفضوا التخلي عن السلاح الذي بحوزتهم.

وبنهاية عام 2011 أصبحوا السلطة الفعلية الحاكمة في صعدة بحكم الأمر الواقع، وعينوا حاكما وأشرفوا على تحصيل الضرائب، وعمل الحكومة المحلية وأدارو الجهاز القضائي، مستفيدين من تقلص الدولة المركزية في اليمن، ومن الدعم السياسي والعسكري من جانب إيران. وتملك جماعة الحوثي ذراعا عسكريا هم جماعة أنصار الله التي تملك أسلحة ثقيلة ولديهم قدرات قتالية عالية نتيجة الخبرة المكتسبة خلال عشر سنوات من الصراع مع الجيش والحكومة اليمنية.

## الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان

### 1. فرض الحصار الخائق والمميت على مدينة تعز

يُعد الحصار الذي فرضته الميليشيات المسلحة التابعة للحوثيين على مدينة تعز ضمن أطول أنواع الحصار الذي تعرضت له مدينة خلال حروب أو نزاعات مسلحة دولية أو غير دولية بشكل يُذكر بحصار "سراييفو" و "غزة" و"ليننغراد". حيث تجاوزت معاناة سكان تعز العام الثالث على التوالي. وكان هذا الحصار قد فرضته ميليشيات الحوثيين على مدينة تعز من مختلف الجهات وتم قصف المدينة من قمم الجبال والمرتفعات المحيطة بها.

ومنذ مطلع أغسطس/آب تواصلت الاشتباكات في القرى والمناطق المحيطة بجبل صبر المطل على مدينة تعز، حيث تم خنق مدينة تعز بقوة عبر مرتفعات جبل صبر المطل مباشرة على المدينة. وبعد خمسة أشهر من قصف الحوثيون المستمر على تعز، قبل أن تفقد سيطرتها العسكرية على قرى جبل صبر والمواقع التي كانت يستخدمها الحوثيون لشن عمليات القصف ضد المدنيين في تعز، وهو ما خفف عملية القصف على المدنيين لكنه لم يمه الحصار على المدينة.

وفي يومي 15، 16 أغسطس/آب 2015 سيطرت القوات الموالية للحكومة الشرعية على عدة مواقع في المدينة منها مبنى جهاز الأمن السياسي، وقلعة القاهرة المطلة على المدينة التي كان يستخدمها الحوثيون للقصف. واستكملت قوات المقاومة الشعبية سيطرتها على غالبية مناطق مدينة تعز، منها مبنى المحافظة ومقر الشرطة العسكرية وموقع جبل صبر الاستراتيجي ومنزل علي عبد الله صالح.

وبعد خروج الميليشيات التابعة للحوثيين من وسط المدينة سارعت بفرض طوق محكم من الحصار بمساعدة وحدات وتعزيزات من الحرس الجمهوري الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح الأمر الذي أصبح معه (300) ألف نسمة من السكان المدنيين تحت رحمة هذا الحصار من الجهات الأربع للمدينة. خصوصا بعد السيطرة على المدخلين الرئيسيين الشرقي والغربي وهما الطرق الوحيدة التي تربط تعز بباقي اليمن.

وعبر المعابر والمنافذ البرية لمدينة تعز التي سيطر عليها الميليشيات التابعة للحوثيين تمت مصادرة أي امدادات الغذاء والأدوية حتى لو كانت بصحبة العابرين. وكان ( معبر الدحي ) غرب تعز مثلا لقتل المارة وإذلال المواطنين وهو معبر يؤدي إلى الطريق الغربي الواصل لقرى الحجرية وجزء من منطقة صبر المخزن البشري لتعز. وهو أيضا المؤدي إلى سواحل تعز الغربية في المخاء ومحولها واستمر الحصار المطبق حتى 11 مارس/آذار 2016. قبل استعادة وحدات الجيش الموالي للشرعية والمقاومة الشرعية فك الحصار عن المنفذ الغربي لمدينة تعز والسيطرة على الطريق الرابط بين محافظتي تعز و عدن، الذي يمر بمناطق الضباب والتربة، وتحرير الجبهة الغربية.

وقد عانى سكان تعز منذ بداية الحصار الذي جاوز ثلاث سنوات من تدهور خطير في الأحوال الصحية، وانهيار تام في النظام الصحي العام في المدينة جراء هذا الحصار المشدد الذي فرضه الحوثيين على المدينة، فقد توقفت جميع المستشفيات العامة الستة عن العمل باستثناء قسم الطوارئ، وقسم علاج الكلى في مستشفى الثورة والمستشفى الجمهوري. ولم تعد المستشفيات الخاصة الأصغر حجما وذات القدرات المحدودة قادرة على استيعاب احتياجات المصابين أثناء القتال، وبالإضافة إلى ذلك أفضى تفشى حمى الضنك إلى تفاقم الحالة

الصحية المتردية أصلاً وسط المدنيين المحاصرين في تعز، وقد سجل مكتب الصحة في تعز 81 حالة إصابة على الأقل بحمى الضنك خلال شهر واحد في أغسطس/آب 2015.

وقد أدى هذا الحصار المشدد على تعز إلى تفاقم الأزمة الإنسانية جراء الحصار المفروض والذي منع إدخال السلع الحيوية والضرورية لحياة السكان، وانعدام الوقود الضروري لمحطات ضخ المياه والمستشفيات والمنازل، وانعدام الأدوية أو تقديم الرعاية الصحية الملائمة للأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة. ورفضت الميليشيات التابعة للحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح طلبات نقل الأفراد المصابين والجرحى والمرضى خارج المدينة أثناء حصارها، ورفضت أيضاً تدفق المساعدات والإمدادات الغذائية والطبية، وطلبات الوكالات الإنسانية ومنظمات الإغاثة.

وصادرت القوات الموالية للحوثيين وصالح الذي كان معهم يومها عند نقاط التفتيش المياه والأطعمة وأنابيب الغاز المخصصة للاستخدام المنزلي من المدنيين الذين يحاولون نقل هذه المؤن إلى أحياء داخل مدينة تعز لا يسيطرون عليها. وصادر الحوثيون 3 شاحنات عقاقير طبية أرسلتها "منظمة الصحة العالمية" إلى تعز في أكتوبر/تشرين 2015. كما استولى الحوثيون على الأدوية التي كانت وجهتها مستشفيات في مناطق لا تخضع لسيطرتهم، ولم يأذنوا لمكاتب وزارة الصحة بدعم المستشفيات والمستوصفات الطبية في المدينة.

وهو ما دعى "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" لأن تحذر في 22 أكتوبر/تشرين من أن نحو نصف مستشفيات تعز توقفت عن العمل بسبب نقص الإمدادات أو الوقود أو جراء تضرر المرافق أثناء القتال. وطالبت الأطراف المسيطرة بالتصريح بتسليم الأدوية الملحة والضرورية، التي مُنعت على مدار 5 أسابيع، إلى مستشفى الثورة. وفي 24 أكتوبر 2015 قالت منظمة "أطباء بلا حدود" إن رغم أسابيع من المفاوضات المكثفة مع المسؤولين الحوثيين، لم يتسن تسليم مخزون من الإمدادات الطبية الضرورية لمستشفيات في تعز، وإن شاحنات أطباء بلا حدود أوقفت عند حواجز الحوثيين الأمنية ومُنعت من دخول المنطقة.

وفي 31 يناير 2016 نشرت هيومن رايتس ووتش تقريراً بعنوان "الحوثيون يمنعون دخول سلع حيوية إلى تعز"، قالت فيه أن قوات الحوثيين التي تفرض حصاراً على المدينة قيدت على مدار شهور دخول الإمدادات الغذائية والطبية إلى المدنيين في تعز. وصفت مُصادرة السلع الأساسية للسكان المدنيين ومنع المساعدات الإنسانية بأنها إنتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وقررت الأمم المتحدة نزوح ثلثي سكان مدينة تعز إلى خارجها بسبب إشتداد الحصار.

## 2. القصف الصاروخي والمدفعي العشوائي، وعمليات القنصاة

تصاعدت حدة الحصار لتعز منذ أوائل أكتوبر/تشرين 2015، تعرضت المناطق المأهولة بالسكان والأسواق في مدينة تعز لسلسلة من الهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون على امتداد فترات الحصار، فعلى سبيل المثال خلال الفترة من 3 إلى 8 يونيو/حزيران 2016 شنت الميليشيات الحوثية هجوماً بالصواريخ وقذائف الهاون أسفر عن مقتل 18 مدنياً من بينهم 7 أطفال، وإصابة 68 شخصاً آخرين، وذكر عدد من المصابين في هجوم وقع بالقرب من سوق ديلوكس في 3 يونيو/حزيران أن القذائف جاءت من جهة تلال خاضعة لسيطرة الميليشيات التابعة للحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي صالح استمر الهجوم حتى مساء يوم 4 يونيو/حزيران، وعاد مرة ثانية في 6 يونيو/حزيران عندما تعرضت عدة منازل في منطقتي القاهرة والتعزية للقصف مما أسفر عن مقتل 3 مدنيين وإصابة 2 آخرين.

اعتمدت الميليشيات التابعة للحوثيين ووحدات الجيش الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح أسلوب القنص كتكتيك عسكري ضد المدنيين العزل غير المشاركين في الأعمال القتالية. خلال سيطرتهم على المناطق المرتفعة الجبلية والمباني المطلّة على مدينة تعز، فتم إطلاق النيران على أشخاص مدنيين في شارع الأربعين وغيرها من مناطق تعز.

### 3. زراعة الألغام

تأتي مدينة تعز في صدارة المناطق التي عانت من كارثة استفحال زراعة الألغام وآثارها المدمرة على السكان والمنشآت حيث عمدت ميليشيات الحوثي وأتباعهم خلال ثلاثة أعوام على منهج مميت وقاتل وهو تسوير المناطق الأهلة بالسكان بحقول الغام دون خرائط معلومة، حيث حصدت الألغام أرواح ما يقارب 700 شخص مدني نتيجة الألغام بينهم 32 طفلا، و14 امرأة بينما تظهر أعداد المصابين وفق إحصائيات ميدانية وتقارير متطابقة في تعز أن هناك ما يقارب 1100 إصابة في أوساط المدنيين بينهم 38 طفلا و17 امرأة. بالإضافة للأضرار المتمثلة في تدمير الأنشطة الزراعية والفلاحية كالرعي نتيجة نفوق العديد من الحيوانات التي تعتمد الأسر عليها في غذائها ومعيشتها اليومية في الزراعة والتي تعتبر مصدر الدخل الوحيد لقطاع مهم من السكان في تعز.

وقامت ميليشيات الحوثي بتفخيخ المنشآت والمساكن التي فقدت السيطرة عليها، أو تفجيرها تلك الممتلكات والمنشآت المدنية بما فيها المساكن أو تدمير هياكل الأبنية وترك الألغام لإحداث أكبر أثر تدميري عند محاولة إصلاحها. ومما هو جدير بالذكر أن ميليشيات الحوثي عمدت إلى زراعة الألغام كطريقة إنتقامية في كل المناطق التي انسحبوا منها في عدن ولحج والبيضاء ومناطق من اب وشبوة، ولكن كانت محافظة تعز من أكثر المحافظات التي زرع الحوثيون فيها عشرات الآلاف من الألغام حيث كانوا يزرعونها في المناطق التي ينسحبون منها.

وتم زراعة هذه الألغام والعبوات الناسفة على الطرقات وفي المنازل وفي وسط الأحياء ومداخل القرى والأرياف وفي المزارع وغيرها. الأمر الذي حول حياة السكان المدنيين لجحيم لا يطاق نتيجة انفجار هذه الألغام أو الخوف منها. وقضى تماما على ممارسة الحياة والأنشطة الطبيعية للأهالي. وكانت أكثر المناطق تضررا هي "المسراخ" و"المخا" و"الوازعية" و"المظفر" و"صاله"، واستخرجت قوات الجيش مؤخرا مئات الألغام في جبهة الساحل الغربي وفي بلاد الوافي بمديرية جبل حبشي غرب المدينة وكذا المحيط الجنوبي لمنطقة مدارات غرب المدينة وتبة الخلوة وغيرها. ولوحظ أن الميليشيات الحوثية زرعت هذه الألغام بطريقة عشوائية ودون أي هدف عسكري أو تكتيكي مبرر في النزاع المسلح حيث تم وضع وزراعة هذه الألغام بطريقة عشوائية وغير مبررة، ودون وجود خرائط لمعرفة أماكن زراعتها فيما بعد، مما يصعب من عملية استكشافها وإستخراجها. ويقاقم من حدة هذه الأزمة معاناة اليمن من قلة وندرة أجهزة الكشف عن الألغام مما يجعل عملية الكشف عن الألغام واستخراجها عملية تكاد تكون مستحيلة وستظل تداعياتها لسنوات قادمة. فضلا عن معاناة المستشفيات والمراكز الصحية من نقص في الأدوية والإسعافات الأولية والمستلزمات الطبية التي تعالج بها المصابين جراء انفجار تلك الألغام بالإضافة إلى احتياج المئات ممن فقدوا أطرافهم إلى أطراف صناعية بديلة غالبا ما تكون باهضة الثمن، وعمليات إعادة التأهيل في بلد يعاني من انهيار النظام الصحي.

### التوصيات

للأسف لم يحظ اليمن بالفرصة المناسبة لتقييم التزامه بالتوصيات التي تم قبولها أو النظر فيها أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل السابقة بسبب التحديات الأمنية والسياسية التي جرت، لكن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان يضع مجموعة من التوصيات الرئيسية للمضي قدما نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية، ولحث الفريق العامل وأعضاء مجلس حقوق الإنسان لدعوة الحكومة اليمنية إلى:

1. التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذه في التشريعات الوطنية.
2. التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

3. التعجيل بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.
4. مناشدة الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة تقديم المعونة المادية والفنية للكشف عن الألغام وإزالتها.
5. ضمان التحقيق مع قوات الأمن والوحدات التابعة للجيش وغيرها من الأطراف غير التابعة للدولة المسؤولة عن ارتكاب تعديات على حقوق الإنسان بالمخالفة لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.
6. إصدار دعوة دائمة إلى المكلفين بالولايات في إطار الاجراءات الخاصة في الأمم المتحدة لاسيما المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحرية التعبير؛
7. دعم عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي أنشئت بالقرار رقم (140) لسنة 2012 وتعديلاته، وصولا لرصد كافة انتهاكات حقوق الإنسان من كافة الأطراف الفاعلة على الأراضي اليمنية والتحقيق فيها والمحاسبة عليها.
8. دعم قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية في مجالات رصد وتوثيق الانتهاكات، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحمايتهم من حملات التخويف والانتقام والملاحقة.
9. تعزيز قدرات القائمين على إنفاذ القانون وتدريبهم وتنقيفهم على معايير حقوق الإنسان، وعلى الممارسة المهنية والمؤسسية لأعمالهم.
10. إعادة تأهيل قطاع الطب الشرعي، في مجالات الإثبات الجنائي وتقييم الأضرار التي لحقت بالمدنيين نتيجة الألغام، أو التعذيب أو التعرض للعنف الجنسي.
11. إعادة تأهيل القطاع الصحي في مجالات علاج وإعادة تأهيل المصابين والضحايا.
12. أن يحدد مجلس حقوق الإنسان توصياته لجميع الأطراف المتحاربة ولاسيما الميليشيات التابعة للحوثيين بالكف عن جميع الهجمات العشوائية والقصف المدفعي والصاروخي وعمليات قنص المدنيين، واستهداف المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان، والالتزام بقواعد القانون الإنساني الدولي.
13. رفع الحصار فوراً دون أي قيد أو شرط عن المناطق المحاصرة ولا سيما محافظة تعز التي تشهد واحداً من أسوأ وأطول أنواع الحصار المميت على السكان المدنيين الذي جاوز ثلاث سنوات ونصف.
14. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته الأخلاقية والإنسانية لوقف الاعتداءات على المدنيين، والمطالبة بمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
15. وقف أعمال الاعتقال غير القانوني، والاعتقال التعسفي وسرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية أنشطتهم الإعلامية والسياسية أو بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان، أو تعبيرهم عن آرائهم السياسية والاجتماعية ولا سيما أولئك الأشخاص المحتجزين في صنعاء والمناطق الخاضعة لمليشيات الحوثيين.
16. احترام كرامة المحتجزين والموقوفين والمحرومين من حريتهم في جميع مراكز الاحتجاز، وضمان معاملة جميع المحرومين من حريتهم وفقاً لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد الدنيا لمعاملة السجناء، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارتهم، وتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي من زيارتهم وتفقد مراكز احتجازهم.
17. عدم التدرع بأية ظروف أمنية أو استثنائية أو بظروف الحرب للقيام بالمدهامات والاعتقالات التعسفية وتقييد حريات التنقل، والتهجير أو الإخلاء القسري للسكان من ديارهم.
18. وقف عمليات القتل خارج إطار القانون والإعدامات الميدانية التي تنفذها الميليشيات التابعة للحوثيين، والاعتقالات التعسفية للنشطاء والسياسيين في صنعاء، وفي المناطق الخاضعة لسيطرتهم.
19. التوقف الفوري عن تصنيع أو استيراد أو تداول أو نقل أو حيازة أو زراعة الألغام الأرضية ولا سيما الألغام المضادة للأفراد.
20. الوقف الفوري لكافة أشكال وصور تجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال، أو القيام بعمليات إسناد وحراسة المنشآت العسكرية ومقار الاحتجاز التابعة لمليشيات الحوثيين، وتسريح كافة الأطفال الذين تم تجنيدهم.

21. احترام حق المدنيين في الحصول على الاحتياجات الأساسية والضرورية من الغذاء والماء والعلاج، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى جميع المحافظات والمناطق في اليمن.
22. التشديد على وجوب احترام جميع الأطراف قواعد ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي بما فيها القوات غير النظامية وغير التابعة للدولة أو الحكومة.

\*\*\*\*